وتنفيذا لاحد بنود الاتفاق مع الهستدروت ، قررت الحكومة تخفيض ضريبة ارباب العمل من ٧،٥٪ الى ٤٪ ، وتأجيل البدء في جبايتها مدة شهر ، بحيث تبدأ بذلك اعتبارا من اول أيار . واعلن ايضا ان وزير المالية سيبحث قريبا مع الوزارات الحكومية اقتراحات لتخفيض ميزانياتها بـ ٤٥٠ مليون ليرة ، وهو المبلغ الناتج عن تخفيض قيمة ضريبة ارباب العمل وتأجيل جبايتها (دافار ، ١٩٧٥/٣/٣) . ومن ناحية ثانية ، أعلن مدير عام وزارة المالية ، ابراهام أغمون ، « ان قرار الحكومة بشأن تخفيض ضريبة ارباب العمل الى ٤٪ هو قرار نهائي » ، وذلك ردا على اتحاد الصناعيين الذي رفض هذا التخفيض ايضا ، معلنا انه سيواصل العمل لالغاء الضريبة بصورة نهائية (معاريف ، ١٩٧٥/٣/٣) .

وتعتبر الضرائب المصدر الرئيسي لتغطية الميزانية الاسرائيلية ، اذ أعلن رابينوفيتش عند تقديمه لمشروع الميزانية ان الدخل المتوقع من الضرائب ، خلال السنة المالية ٧٦/١٩٧٥ ، يبلغ ٣٢،٨ مليار ليرة مقابل ٢٤،٣ مليار في سنة ٧٥/١٩٧٤ . كما أعلن ان الضرائب ، المباشرة وغير المباشرة ، والقروض الاجبارية التي تجمعها الحكومة اليوم تشكل ٥٦٪ من الدخل القومي ، واذا أضيفت لها الضرائب التي تحصلها مؤسسة التأمين الوطني والسلطات المحلية ، تصل النسبة الى ٦٤٪ من الدخل القومي . وهذه النسبة غير قائمة في أي بلد في العالم ، عدا اسرائيل (هآرتس، ١٩٧٥/٢/٢٥).

تجميد خطط تحسين الخدمات الاجتماعية

خصص للخدمات الاجتماعية في مشروع الميزانية الجديدة نحو ٩ مليارات ليرة ، ورغم ذلك يتوقع تقليص هذه الخدمات بمدى كبير خلال هذه السنة. فقد أعلن وزير المالية رابينوفيتش في بيانه امام الكنيست انه « في السنة المقبلة لن تنفذ مشاريع جديدة في حقل الخدمات الاجتماعية » (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٥) . وكانت الحكومة قد بدأت باتباع سياسة التقليص في النفقات الاجتماعية بعد حرب تشرين وهي السياسة التي وصلت الى قمتها مع اقتطاع جزء من ميزانيات الوزارات الاجتماعية يقدر بـ ١،٤ مليار ليرة ، في سنة ١٩٧٤ . ويعتبر هذا الاتجاه مناقضا لسياسة الحكومة قبل الحرب في الحقل الاجتماعي ، « حيث وضعت وبلورت مشاريع كثيرة ومختلفة في مجال تأمين دخل الطبقة الفقيرة من السكان (التي تعيش من الاعانات الاجتماعية) وبوشر بتحسين الظروف السكنية للسكان الذين يعيشون بضائقة اجتماعية ، والتسهيل على الازواج الشباب في الحصول على مساكن ملائمة . وبوشر ايضا بتنفيذ خطط لزيادة المساعدات في حقل التعليم ، ابتداء من التعليم الابتدائي وحتى الجامعي . كما أعدت خطط واسعة في المجال الصحي » (يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/٢٥) . وقد وصل هذا النشاط الى قمته مع تقديم توصيات لجنة كاتس ، التي عينتها رئيسة الحكومة السابقة لدراسة وضع الاولاد والشبيبة الذين يعيشون في ضائقة اجتماعية . وكانت اللجنة قد قدمت عدة توصيات بهذا الشأن ، ولكن تلك التوصيات ما زالت حبرا على ورق حتى الان ، بسبب نشوب الحرب ونفقات الامن الباهظة وتحويل الجزء الاكبر من الموارد لتمويلها . ويبدو ان هذه التوصيات لن تنفذ خلال هذه السنة ايضا ، اذ « لن تنفذ أية مشاريع جديدة ، مع التقليل من سرعة تنفيذ المشاريع القائمة ، وحتى الغاء بعضها بصورة نهائية » (المصدر نفسه) . « وسيجمد »، مثلا ، تنفيذ قانون التعليم الالزامي المجاني للصف العاشر مع تخفيض سرعة تنفيذ الاصلاح في مجال التعليم . كذلك سيغلق نحو ٤٠٠ صف في المدارس الابتدائية ، وسترفع أجور الدراسة الثانوية وسيقلص ايضا جهاز التعليم العالي ، حيث ستقل مساهمة الحكومة في ميزانيات الجامعات . أما في مجال المعونات الاجتماعية فستلغى مشاريع المساعدات غير الاساسية ، مع المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي لذوي الدخل المحدود (من بيان رابينوفيتش في الكنيست ـ هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٥) . وفي مجال الاسكان ، ستبادر وزارة الاسكان في السنة المالية المقبلة الى بناء ٢٨٨٥٠ مسكنا مقابل ٣١٨٠٠ مسكن في السنة الماضية ، رغم ان ميزانية الوزارة ارتفعت من ٢،٣ الى ٣،٥ مليار ليرة ، اذ ان هذه الزيادة لا تكاد تغطي الارتفاع في الاسعار الذي حدث خلال السنة الاخيرة (هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٢٥) . أما بالنسبة للخدمات الصحية ، فانها ستجمد تقريبا وسترتفع ايضا رسوم العلاج في العيادات .